

Distr.
GENERAL

S/1999/1302
31 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريغلاكا

أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٥٢ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريغلاكا حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قدمت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تقريرا (انظر S/1999/1051) عن عمليات بعثة المراقبين وعن التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لحل مسألة بريغلاكا المتنازع عليها، وعن خيارات وضع تدابير لبناء الثقة بين الطرفين. ويغطي هذا التقرير التطورات التي استجذبت منذ ذلك التاريخ.

٢ - وتتألف البعثة حاليا من ٢٧ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين (انظر المرفق) يرأسهم كبير المراقبين العسكريين، العقيد غرايم ويليامز (نيوزيلندا). ولم تَسُج التطورات في المنطقة إجراء تخفيض إضافي في عدد المراقبين العسكريين. غير أن قوام البعثة قيد الاستعراض المتواصل.

٣ - ولا تزال البعثة، تنفيذا لولايتها، ترصد تجريد شبه جزيرة بريغلاكا والمناطق المجاورة لها في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من السلاح وتعد اجتماعات منتظمة مع السلطات المحلية لتعزيز الاتصال وتقليل التوتر وتحسين السلامة والأمن وتدعيم الثقة بين الطرفين. كما أن كبير المراقبين العسكريين على اتصال مستمر بالسلطات في زغرب وبلغراد لمعالجة المسائل الناشئة عن تنفيذ القرار ١٢٥٢ (١٩٩٩). ويتواصل، من خلال عقد اجتماعات منتظمة، التعاون بين البعثة وقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات.

ثانيا - الحالة في المنطقة التابعة لمسؤولية البعثة

٤ - منذ أن قدمت تقريرها الأخير في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/1999/1051)، لا تزال الحالة في منطقة مسؤولية البعثة مستقرة وهادئة. ولا يزال للبعثة وجود على مدى ٢٤ ساعة في موقع فريقها في شبه جزيرة أوسترا، في هيرسيغ نوفي بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الجبل الأسود)، وفي مقر البعثة في كافتات وموقع فريق البعثة في غرودا بكرواتيا.



٥ - ولا تزال منطقة مسؤولية البعثة، وحدود المنطقة المجردة من السلاح والمنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة كما جرى الإبلاغ عنها سابقا. ولا تزال البعثة تفسر حدود هاتين المنطقتين اللتين حددتهما الأمم المتحدة حسب تعريفها في تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٢، بصرف النظر عن القرارات الانفرادية التي تصدر عن طرف أو آخر بعدم احترام النظام الأمني الذي قرره الأمم المتحدة. ووفقا للإجراء المتبع، ظلت البعثة تحتج، لدى السلطات في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وخاصة جمهورية الجبل الأسود، على انتهاكات المنطقة المجردة من السلاح والمنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة هادفة إلى التشجيع على زيادة احترام النظام الأمني الذي تخضع له هاتان المنطقتان وتحسين حرية تنقل مراقبي الأمم المتحدة العسكريين.

٦ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقم كرواتيا أو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتنفيذ برنامج شامل لإزالة الألغام من منطقة مسؤولية البعثة. ونتيجة لذلك، لا تزال حالة حقول الألغام التي جرى تحديدها كما هي دون تغيير.

المنطقة المجردة من السلاح

٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغت السلطات اليوغوسلافية البعثة اعتزامها سحب جميع تشكيلات الجيش اليوغوسلافي التي كانت متمركزة في المنطقة المجردة من السلاح انتهاكا للنظام الأمني للأمم المتحدة. وبدأ هذا الانسحاب بعد ذلك بوقت وجيز واكتمل في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وتأكدت البعثة من حدوثه. ونظرا لأن كرواتيا ليس لديها تشكيلات عسكرية في المنطقة المجردة من السلاح، أصبحت المنطقة بأكملها الآن ولأول مرة خالية من تشكيلات الوحدات العسكرية ومن الأسلحة الثقيلة منذ أن بدأت الأمم المتحدة رصدها في منطقة بريغلاكا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

٨ - وعقب الانسحاب، رفعت السلطات اليوغوسلافية أيضا جميع القيود التي كانت تفرضها حتى ذلك الحين على تنقل مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. ولا تزال كرواتيا تواصل مع ذلك فرض قيود على تنقل دوريات بعثة المراقبين في الجزء الشمالي الغربي من المنطقة المجردة من السلاح باشتراطها تقديم إخطار خطي مسبق من البعثة قبل القيام بدوريات راجلة أو بالمركبات في تلك المنطقة.

٩ - ولا تزال نقطة العبور في دبيلي بريغ تفتح ٢٤ ساعة يوميا، مما يتيح التنقل للمدنيين وسير الحركة التجارية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الجبل الأسود).

المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة

١٠ - لا تزال انتهاكات النظام الأمني في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، الموجودة منذ وقت طويل وفقا لما سبق الإبلاغ عنه (انظر S/1999/1051، الفقرة ١٠)، قائمة دون تغيير. فهناك نحو ٢٥ فردا من أفراد الشرطة الكرواتية الخاصة موجودون في أربعة مواقع داخل المنطقة ونحو ١٠ من أفراد شرطة الحدود اليوغوسلافية (من الجبل الأسود) موجودون في موقعين داخل تلك المنطقة. فضلا عن ذلك،

لا يزال وجود نقاط تفتيش مأهولة تابعة لكل من كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الجبل الأسود) لغرض تشغيل نقطة عبور محلية في رأس كوبيللا (لمدة ٤ ساعات يوميا في الوقت الراهن)، يشكل انتهاكا للنظام الأمني في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة.

١١ - وتسمح كل من السلطات الكرواتية وسلطات الجبل الأسود للسكان المحليين بدخول المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة للعبور إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الجبل الأسود) وكرواتيا، على التوالي. فضلا عن ذلك، لا تزال السلطات الكرواتية تسمح للمدنيين، بمن فيهم السياح المحليون والأجانب، بدخول المنطقة لصيد الأسماك والزراعة والاستجمام. ودخل مسؤولون كرواتيون كبار المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة فيما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، دون طلب الإذن المسبق للأمم المتحدة. وتشكل جميع هذه الأنشطة، التي تنطوي على وجود مدنيين دون إذن في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، انتهاكات للنظام الأمني المتفق عليه.

١٢ - ولا تشكل الانتهاكات المشار إليها في الفقرتين ١٠ و ١١ أعلاه تهديدا أمنيا خطيرا، لكنها تدل على أن الطرفين لا يكتفان الاحترام الكامل لبعض أحكام النظام الأمني الذي وافقا عليه بحرية.

١٣ - ولا تزال المياه في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة تنتهك بصورة متكررة من جانب زوارق صيد الأسماك الكرواتية واليوغوسلافية.

ثالثا - التقدم في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض

١٤ - أعربت كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا عن رغبتها في حل نزاعها حول بريفلانكا من خلال المفاوضات الثنائية عملا باتفاق بشأن تطبيع العلاقات وقعنا عليه في بلغراد في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ (انظر S/1996/706، المرفق). وكما ذكر من قبل، عقدت أربع جولات للمحادثات آخرها في بلغراد في ٩ آذار/مارس ١٩٩٩. غير أنه لم تجر أي محادثات منذ ذلك التاريخ، ولم تدع كرواتيا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لحضور جولة أخرى. وعملا بالفقرة ٥ من القرار ١٢٥٢ (١٩٩٩)، قدمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقريرا عن حالة المفاوضات في رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1278). وقدمت كرواتيا مؤخرا تقريرا إلى الأمين العام في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (S/1999/1049).

رابعا - تدابير بناء الثقة

١٥ - وكما ذكر من قبل (انظر S/1999/1051، الفقرة ٢٠)، أرسلت الأمانة العامة إلى الطرفين خلال تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ "مجموعة" توصيات وخيارات لبناء الثقة، تغطي العناصر الأساسية للمسألة قيد النزاع، وتدابير لبناء الثقة، ومسائل حرية التنقل للمدنيين المحليين. ويمثل كفالة التجريد الكامل من السلاح للمنطقة

المجردة من السلاح أحد التدابير المقترحة في هذه المجموعة، وحقيقة أن هذا التدبير ينفذ حالياً تشكل خطوة هامة إلى الأمام. ومن المهم الآن للبناء على هذا الإنجاز الإيجابي الأول، مواجهة الانتهاكات الدائمة المتبقية.

١٦ - وفي ردود فعل أخرى لمقترحات الأمانة العامة، أفادت السلطات اليوغوسلافية كبير المراقبين العسكريين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا بأنها مستعدة لاتخاذ خطوات لترسيم الجزء الشمالي من الحدود مع كرواتيا بصفة رسمية، حتى نقطة تقع جنوب ديبلي بريغ، وتنظيم تشغيل نقطة عبور ديبلي بريغ. ولزيادة استكشاف هذه الدلائل الإيجابية، يبدو أنه من الضروري استئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين. وعلاوة على ذلك، ذكرت سلطات الجبل الأسود أنها ستسحب أفراد شرطة الحدود التابعين لها من المنطقة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة إذا وافقت كرواتيا على سحب شرطتها الخاصة في نفس الوقت. وفي غضون ذلك، أعربت السلطات الكرواتية عن اهتمامها بوضع نظام خاضع للمراقبة لوصول المدنيين المحليين، مثل ملاك الأراضي وصائدي الأسماك، الذين يرغبون في الدخول إلى المنطقة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة من أجل تصريف الأعمال المشروعة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتيح المقترحات المقدمة إلى الأطراف التوصل إلى حلول للمصاعب الطويلة الأمد أو الانتهاكات الدائمة للنظام الأمني. وقد بدأت مناقشات أولية بشأن التنفيذ العملي وينبغي أن تحاط بالتشجيع.

خامسا - الجوانب المالية

١٧ - تعامل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا، بالرغم من كونها بعثة مستقلة، كجزء من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للأغراض الإدارية وأغراض الميزانية. وقد اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٣/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغا إجماليا قدره ١٦٧,٦ مليون دولار للإبقاء على البعثة لفترة ١٢ شهرا تمتد من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٨ - ولذلك، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا إلى ما بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كما وردت بذلك توصية في الفقرة ٢٤ أدناه، فإنه سيجري الوفاء بتكاليف الإبقاء على البعثة من ميزانية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

سادسا - ملاحظات

١٩ - يعتبر الانسحاب المؤكد للقوات المسلحة اليوغوسلافية من المنطقة المجردة من السلاح التابعة للأمم المتحدة، إذا ما نظر إليه في ضوء استمرار عدم وجود القوات الكرواتية، تطورا يستحق الترحيب. ومن المأمول أن يؤدي هذا التطور إلى تسهيل تنفيذ خطوات عملية أخرى ترمي إلى تعزيز احترام النظام الأمني، بما في ذلك مواجهة الانتهاكات المتبقية في المنطقة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة وإزالة جميع القيود

المتبقية على تنقل المراقبين العسكريين للأمم المتحدة. وينبغي أن يبدأ الطرفان مناقشة وتنفيذ هذه الخطوات دون أي تأخير.

٢٠ - وكما لوحظ من قبل (S/1999/1051، الفقرة ١٥)، يعتبر افتتاح واستمرار تشغيل نقطة عبور في كيب كوبيلا، في المنطقة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة، في مقابل افتتاح نقطة عبور في دبيلي بريغ في المنطقة المجردة من السلاح، انتهاكا للنظام الأمني الذي قرره الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة يواصلون الإبلاغ عن أن معدل المرور عبر نقطة العبور المذكورة لا يزال غير ذي شأن بالمقارنة بالمرور عبر نقطة دبيلي بريغ.

٢١ - ولتلافي المشاكل التي تتسبب فيها نقطة العبور في كيب كوبيلا يمكن لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا، وفقا لتقديرهما، إعادة تحديد نظام الأمن السابق الاتفاق عليه فيما بينهما حتى يمكن للمرور المدني أن يستخدم الطريق الذي يمر عبر المنطقة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة في كيب كوبيلا دون أن يعتبر هذا انتهاكا لنظام الأمن. وقدمت بعض الاقتراحات بهذا الشأن إلى الطرفين في مجموعة من الخيارات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في وضع الترتيبات لتنفيذ أي اتفاق بشأن هذه المسألة قد يتوصل اليه الطرفان. غير أنه حتى يمكنهما التوصل إلى ترتيب ملائم، ستواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريغلاكا تسجيل جميع عمليات الدخول غير المأذون به إلى المنطقة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة باعتبارها انتهاكات، بما في ذلك الدخول عن طريق نقطة العبور في كيب كوبيلا.

٢٢ - وأنه لأمر سار أن تنسحب أن قوات الجيش اليوغوسلافي من المنطقة المجردة من السلاح، غير أنه تبقى أيضا عناصر من مجموعة الخيارات المقدمة إلى الطرفين في تشرين الأول/أكتوبر لم يتناولها الطرفان بعد يمكن، إذا نفذت، أن تهئ مناخا يؤدي إلى تسوية سلمية لمسألة بريغلاكا المتنازع عليها. ولذلك، فإنني أحث الطرفين على الإمعان في دراسة مجموعة الخيارات واستحداث وسيلة لتنفيذ استراتيجية يريانها ملائمة لتنفيذ التوصيات الأخرى. وكما أشير أعلاه، يشمل ذلك تنظيم نقطة العبور في دبيلي بريغ، وتقرير نظام محدود لوصول المدنيين المحليين ذوي الأعمال المشروعة إلى المنطقة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة، واستبدال نقطة العبور في كيب كوبيلا بوسائل نظام الوصول الخاضع للمراقبة. وقد تود الدول الأعضاء استخدام نفوذها لدى الطرفين لمساعدتهما في صياغة خطوات أخرى. وتقف قيادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريغلاكا على أهبة الاستعداد للمساعدة في وضع وتنفيذ أي ترتيبات عملية.

٢٣ - وبالرغم من التقدم المحرز في استقرار الإقليم الذي تجوبه دوريات البعثة وتجرده من السلاح، فإن عدم حدوث تقدم متزامن على الصعيد السياسي يبعث على خيبة الأمل. ويمكن لتدابير بناء الثقة والتحركات الرامية إلى زيادة الاستقرار على أرض الواقع أن تكمل، لا أن تحل محل، المفاوضات الموضوعية، التي يمكنها فقط أن تؤدي إلى تسوية شاملة لمسألة بريغلاكا المتنازع عليها. وقد انقضت عشرة أشهر منذ الجولة الأخيرة من المفاوضات الثنائية بين الطرفين التي عقدت في بلغراد. وبموجب

الترتيبات المتبادلة المستخدمة في المفاوضات حتى الآن، فإن المتوقع أن تستضيف زغرب الجولة الخامسة. وعند النظر في التطورات الإيجابية الأخيرة على أرض الواقع وفي حقيقة أن مجموعة الخيارات لتدابير بناء الثقة قد نوقشت على نطاق واسع مع الطرفين، فإنه ينبغي أن تستأنف المحادثات في أقرب وقت ممكن، على الأقل على مستوى الخبراء. ونظرا إلى أن الفترة الحالية السابقة للانتخابات في كرواتيا قد لا تكون مناسبة لإجراء مفاوضات موضوعية، فإن المأمول أن يكون عقد الجولة التالية ممكنا فور انتهاء الانتخابات.

٢٤ - ونظرا إلى أهمية كفاءة بقاء الحالة على أرض الواقع خالية من التوتر بقدر الإمكان، وبغية الإبقاء على ظروف الاستقرار التي تعتبر أساسية لنجاح عملية التسوية السياسية، فإنني أوصي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريغلاكا لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، دون أي تغيير للمفهوم الحالي للعمليات، وقد يود مجلس الأمن أن يطلب إلى الطرفين مواصلة تقديم تقارير عن التقدم المحرز في محادثتهما.

٢٥ - وختاما، أود أن أثنى على كبير المراقبين العسكريين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريغلاكا والرجال والنساء العاملين فيها لجهودهم المتواصلة لإقرار السلام والأمن في المنطقة المسؤولين عنها.

المرفق

تكوين وقوام العناصر العسكرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة
في بريغلاكا في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩

الجنسية	عدد المراقبين العسكريين
الاتحاد الروسي	١
الأجنتين	١
الأردن	١
إندونيسيا	٢
أوكرانيا	١
أيرلندا	١
باكستان	١
البرازيل	١
البرتغال	١
بلجيكا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
السويد	١
سويسرا	١
غانا	٢
فنلندا	١
كندا	١
كينيا	١
النرويج	١
نيبال	١
نيجيريا	١
نيوزيلندا	٢
المجموع	٢٧

